

Distr.: General
4 June 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2523 (2020) فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". لقد أُتخذ القرار 2525 (2020) في 3 حزيران/يونيه 2020 وفقا لإجراء التصويت المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253) وهو إجراء متفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

عملا بذلك الإجراء، أرفق هنا نسخا من الوثائق التالية:

- رسالتي المؤرخة 28 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق الأول) التي طرحت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/486 (انظر ضميمة المرفق 1).
 - الرسائل الواردة ردا من أعضاء مجلس الأمن، والتي تبين مواقفهم الوطنية إزاء مشروع القرار (انظر المرفقات من 2 إلى 16)
 - البيانات التي قدمها فيما بعد أعضاء مجلس الأمن تعليلا لتصويتهم (انظر المرفقات من 17 إلى 21).
- وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق 1

رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن خلال الظروف الاستثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وعلى النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى أعضاء المجلس من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253) أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار مقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". وقُدِّم مشروع القرار باللون الأزرق (انظر الضميمة).

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، أطرح بموجب ذلك مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار ومدتها 24 ساعة في الساعة 19/00 يوم الثلاثاء 2 حزيران/يونيه 2020. وتنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مدار الساعة في الساعة 19/00 من يوم الأربعاء 3 حزيران/يونيه 2020.

يرجى تقديم تصويتكم (بالتأييد أو المعارضة أو الامتناع عن التصويت) على مشروع القرار فضلا عن تعليقاتكم المحتملة للتصويت، وذلك بإرسال رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال خلال فترة التصويت غير القابلة للتمديد المحددة بـ 24 ساعة المبينة أعلاه إلى مدير شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة (egian@un.org).

وأُنوي تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت خلال ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت المحددة 24 ساعة. وأُنوي أيضا عقد جلسة عن طريق الفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، صباح يوم الخميس 4 حزيران/يونيه 2020.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

رئيس مجلس الأمن

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

S/2020/486

الأمم المتحدة

Provisional
2 June 2020
Arabic
Original: English



ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في السودان،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإنه يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية لحكومة السودان عن حماية المدنيين في جميع أنحاء أراضيها،
وإنه يقرر بأوجه التحسن في الظروف الأمنية السائدة في دارفور، منوها في هذا الصدد بالخطة الوطنية لحماية المدنيين لحكومة السودان (S/2020/429) وبرنامج جمع الأسلحة ومُعربا في الوقت ذاته عن القلق من استمرار هشاشة الحالة الأمنية في بعض أنحاء دارفور، وإنه يشدد على ضرورة حماية المكاسب التي تحققت على مستوى بناء السلام في دارفور، وتجنب السقوط مجددا في دوامة النزاع، والتخفيف من حدة المخاطر المحدقة بالسكان، والتمثلة في جملة أمور منها التهديدات التي تستهدف المدنيين في دارفور، والعنف القبلي، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، واستمرار النزوح،

وإنه يشدد على أن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في عملية السلام، وإنه يؤكد دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى توخي أقصى درجات الحذر في انسحاب العملية المختلطة،

وإنه يدرك تأثير جائحة كوفيد-19 على خفض التدريب لقوام العملية المختلطة،

وإنه يحيط علما بالتقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/202)،

وإنه يحيط علما ببياناتي مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين 3 آذار/مارس 2020 (PSC/PR/COMM.(CMXIII)) و 27 أيار/مايو 2020 (PS/PR/COMM.(CMXXVII))،

وإنه يقرر أن الحالة في دارفور تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

وانه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

- 1 - **يقرر** تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على النحو الوارد في القرار 2495 (2019) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ويقرر كذلك أن تحافظ العملية المختلطة على الحد الأقصى الحالي للقوات والشرطة خلال هذه الفترة؛
- 2 - **يعرب** عن اعتزامه أن يقرر بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، آخذاً في الاعتبار نتائج التقرير الخاص المطلوب في الفقرة 11 من هذا القرار، مسارات العمل المتعلقة بالتخفيض التدريجي للعملية المختلطة وخروجها المتسمنين بالمسؤولية، تمشياً مع الفقرة 1 من هذا القرار؛
- 3 - **يقرر** أن تكون حماية المدنيين هي الأولوية الاستراتيجية للعملية المختلطة على النحو المبين في الفقرة 3 '3' من القرار 2495 (2019)، وأن تتفقد بسبب منها دعم قدرة حكومة السودان على حماية المدنيين، وعن طريق الإبقاء على القدرة اللازمة، ولا سيما في جبل مرة؛
- 4 - **يشدد** على أن تحتفظ العملية المختلطة بمسؤوليتها عن حماية المدنيين في دارفور، تمشياً مع الفقرة 3 من هذا القرار ودون المساس بالمسؤولية الرئيسية لحكومة السودان، **ويكرر** التأكيد على أن تحديد الطرائق والإطار الزمني لانتقال المسؤولية من العملية المختلطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان فيما يتعلق بالأنشطة غير المسلحة لحماية المدنيين، تمشياً مع الأهداف الاستراتيجية للبعثة المتكاملة، ستتولاها آلية تنسيق الانتقال المشتركة بين البعثة المتكاملة والعملية المختلطة، حسب الاقتضاء وتمشياً مع الفقرة 5 من هذا القرار؛
- 5 - **يكرر** طلبه إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها وفقاً للسياسات والتوجيهات وأفضل الممارسات المعمول بها من أجل ضمان الانتقال في نهاية المطاف من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، **ويكرر** كذلك طلبه في هذا الصدد بأن تقوم العملية المختلطة والبعثة المتكاملة بإنشاء آلية تنسيق لتحديد الطرائق والأطر الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف وأولويات استراتيجية مشتركة في دارفور، ومن أجل كفالة التنسيق والتعاون عن كثب وتبادل المعلومات والتحليلات لتحقيق أقصى قدر من التأزر، وتسخير الموارد، وتلافي ازدواجية الجهود؛
- 6 - **يطلب** إلى العملية المختلطة أن تكفل تسليم مواقع الأفرقة وأصول العملية طبقاً للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة، مع اتخاذ جميع الخطوات والاحتياطات العملية لكفالة نقل الأصول بأمان إلى سيطرة الكيان المعين، **ويهيئ** بالعملية المختلطة وحكومة السودان إلى القيام على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطار منقح يكفل مبدأ الاستخدام النهائي المدني وأمن وسلامة مواقع أفرقة العملية وأصولها التي جرى تسليمها والتي لن تستخدمها البعثة المتكاملة وشركاؤها من فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل؛
- 7 - **يهيئ** بحكومة السودان أن تختتم على وجه السرعة تحقيقاتها الجارية في عمليات النهب التي وقعت مؤخراً في مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سبق تسليمها، **ويهيئ** كذلك بحكومة السودان أن تواصل محاسبة الأفراد الذين شاركوا في حوادث النهب هذه؛
- 8 - **يطلب** إلى العملية المختلطة أن تقدم الدعم، في حدود ولايتها وقدراتها ومواردها المتاحة، إلى السودان في جهوده الرامية إلى احتواء تفشي كوفيد-19، وبالأخص لتيسير ودعم وصول المساعدات

الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك إلى المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين، **ويطلب** كذلك إلى العملية المختلطة والدول الأعضاء وحكومة السودان اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية سلامة جميع أفراد العملية المختلطة وأمنهم وصحتهم، تمشيا مع القرار 2518 (2020)، بما في ذلك عن طريق السماح بعمليات الإجلاء الطبي، مع الحفاظ على استمرارية العمليات، واتخاذ مزيد من الخطوات نحو توفير التدريب لأفراد العملية المختلطة بشأن المسائل المتصلة بمنع انتشار مرض كوفيد-19؛

9 - **يرحب** بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لجعل ثقافة الأداء قاعدة متبعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويشير إلى طلباته الواردة في القرارين 2378 (2017) و 2436 (2018) أن يكفل الأمين العام استخدام بيانات الأداء المتعلقة بفعالية عمليات حفظ السلام لتحسين عمليات البعثات، بما في ذلك فعالية القرارات، من قبيل تلك المتعلقة بالنشر والعلاج والإعادة إلى الوطن والحوافز، **ويؤكد** من جديد دعمه لإعداد إطار سياساتي شامل ومتكامل للأداء تكون فيه معايير أداء واضحة لتقييم جميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين الذين يعملون في عمليات حفظ السلام ويقدمون لها الدعم، ويسر التنفيذ الفعال والكامل للولايات، ويحتوي على منهجيات شاملة وموضوعية تستند إلى معايير واضحة ومحددة جيدا لكفالة المساءلة عن التقصير في الأداء وإتاحة حوافز للأداء المتفوق والاعتراف به، ويدعو الأمم المتحدة إلى تطبيق هذا الإطار على العملية المختلطة حسب الوارد وصفه في القرار 2436 (2018)، لا سيما من خلال إجراء التحقيقات واتخاذ إجراءات فورية عقب وقوع حالات تقصير كبير في الأداء في تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين، بما يشمل إجراءات التناوب أو الإعادة إلى الوطن أو الاستبدال أو الفصل في حق المقصرين من أفراد العملية النظاميين أو المدنيين، بما في ذلك أفراد قيادة البعثة وأفراد دعم البعثة، تمشيا مع القرار 2436 (2018)، **ويلاحظ** الجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع نظام شامل لتقييم الأداء، ويطلب إلى الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن يسعيا إلى زيادة عدد النساء العاملات في العملية المختلطة وأن يكفلا مشاركة المرأة على نحو كامل وفعال ومجد في جميع جوانب العمليات؛

10 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة كل 90 يوما كمرفق للتقارير المنتظمة المطلوبة بشأن البعثة المتكاملة؛

11 - **يطلب** إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدموا إلى مجلس الأمن تقريراً خاصاً في موعد لا يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، يتضمن تقييماً للحالة على أرض الواقع، بما في ذلك تأثير عملية السلام على الحالة الأمنية في دارفور، وقدرة حكومة السودان، بما في ذلك قوة الشرطة السودانية، على حماية المدنيين وفقاً للاستراتيجية المبينة في رسالة حكومة السودان الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة 21 أيار/مايو 2020 (S/2020/429)، وتوصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، مع مراعاة تأثير جائحة كوفيد-19؛

12 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق 2

رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن مشروع القرار المتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2020/486).

ووفقا للإجراء المحدد لاعتماد القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار. وفي هذه المرحلة، لا يعتزم وفدي تقديم تعليق للتصويت.

(توقيع) مارك بيكستين دو بوتسوريفا

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للصين لدى الأمم المتحدة**

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وفريقكم على الدعم القوي في تيسير إجراءات التصويت.
يرجى العلم بأن الصين ستصوت لصالح مشروع القرار (S/2020/486)، الذي قدمته ألمانيا
والملكة المتحدة، بشأن ترتيبات انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

(توقيع) جانغ جون

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق 4

**رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث
الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن**

أود أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020، بشأن مشروع القرار S/2020/486، بشأن تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وبناء على تعليمات من حكومتي، يصوت وفد الجمهورية الدومينيكية لصالح مشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) خوسيه سينغر وايسنغر

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

المرفق 5

رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم، سيدي، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفدي يصوت
لصالح مشروع القرار المتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
(S/2020/486).

(توقيع) سفين يورغنسن

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 6

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفرنسا لدى الأمم المتحدة**

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، التي يدعو فيها أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار، المقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمتعلق بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي وضع باللون الأزرق تحت الرمز S/2020/486. إن فرنسا تصوت مؤيدة له.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل
الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني، سيدي، أن أكتب إليكم رداً على رسالتكم المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 التي بدأت بها إجراء تصويت خطي تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

فيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار المقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة بشأن ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/486:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة للقرار المذكور أعلاه.

(توقيع) يورغن شولتز

السفير

نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 8

**رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المتعلق بالبند من جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2020/486).
أشير بهذا إلى أن إندونيسيا تصوت مؤيدة للقرار المذكور.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

**رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للنيجر لدى الأمم المتحدة**

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، التي يدعو فيها أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار، المقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار بند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" S/2020/486.

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) عبدو أباري

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق 10

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة**

يشرفني، سيدي، أن أفيد باستلام رسالتكم المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 بشأن بدء إجراء التصويت على مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2020/486).

وفقا لإجراءات اتخاذ قرارات مجلس الأمن المعمول بها طوال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، المبينة في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم، سيدي، بأن الاتحاد الروسي يصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/486.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/486)، المقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

في هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) إينغا روندا كينغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 12

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة**

أود أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020، المتعلقة بمشروع قرار مجلس الأمن بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2020/486. يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا لصالح مشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 13

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لتونس لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من الممثل الدائم لفرنسا، بصفته
رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان
وجنوب السودان"، المقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الوثيقة
S/2020/486، أود أن أبلغكم، سيدي، بأن تونس تصوت لصالح مشروع القرار هذا.

(توقيع) قيس قبطني

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق 14

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، تؤيد المملكة المتحدة مشروع القرار (S/2020/486) فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

(توقيع) جوناثان ألن

السفير

القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة**

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2020/486)،
تصوت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق 16

**رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفييت نام لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020، التي تتناول مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/486؛

ووفقاً للتفاهم المتعلق بإجراءات النظر في مشاريع القرارات، التي اتفق عليها أعضاء مجلس الأمن خلال الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وعلى النحو المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمل مجلس الأمن لشهر أيار/مايو؛
أود أن أبلغكم بموجب هذه الرسالة، سيدي، بأن فييت نام قررت التصويت تأييداً لمشروع القرار المذكور أعلاه، ولا تعترض الإدلاء ببيان في هذه المرحلة.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى القائمين على الصياغة، المملكة المتحدة وألمانيا، على تيسير المفاوضات التي أسفرت عن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم (القرار 2525 (2020)). ونود أيضا أن نؤكد من جديد دعمنا للسودان وهو يسعى إلى قيادة عملية انتقالية ناجحة إلى الديمقراطية وإحلال السلام في البلد والإشراف على انتعاش اقتصاده. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعرب عن تضامننا مع السودان في مكافحة جائحة فيروس كورونا.

ونرحب بتمديد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى نهاية عام 2020، وهو ما أوصى به أيضا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد كانت هذه خطوة منطقية لمجموعة من الأسباب.

أولا، استمعنا إلى النداءات من الميدان وإلى التعابير عما ينتاب الناس من خوف في نفس الوقت إزاء انسحاب العملية المختلطة، ومن المهم الاستجابة لها. وينبغي أن يكون انتقال مهام حماية المدنيين من العملية المختلطة إلى السودان سلسا وتدرجيا وألا يترك أي فراغات أمنية من شأنها أن تهدد حياة المدنيين. ونرحب، في هذا الصدد، بخطة السودان لتوفير الحماية للمدنيين، التي أبلغ بها مجلس الأمن في الشهر الماضي. ونأمل في أن يُنظر إلى العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على أنهما حلقتان مفيدتان في بناء القدرات اللازمة للاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين.

ثانيا، فيما تقترب من نهاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بات من المهم للغاية أن يتم الانسحاب بطريقة مسؤولة لكفالة عدم فقدان أي من المكاسب التي تحققت منذ بدء العملية في عام 2007.

ثالثا، هناك بعض الوقائع، مثل جائحة فيروس كورونا المستمرة وموسم الأمطار، التي يتعين أخذها في الاعتبار عند التخطيط لانسحاب العملية المختلطة.

وعلاوة على ذلك، ومع تطور الحقائق في الميدان، نتوقع أن نتخذ قرارا بشأن مستقبل العملية المختلطة. ونتطلع إلى العمل مع السلطات الانتقالية في السودان بشأن مسار العمل في المستقبل.

وأخيرا، نود أن نعرب عن شكرنا للعملية المختلطة ودعمنا لها وهي التي ما فتئت تساعد على إحلال السلام والأمن لشعب دارفور.

المرفق 18

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

إن اليوم هو يوم طيب لمجلس الأمن. فقد استجبنا بصورة جماعية لدعوة السودان إلى دعم انتقاله السياسي من نظام استبدادي إلى حكومة تمثيلية وشاملة للجميع. ولكن الأهم من ذلك أننا نأمل في أن يمثل هذا اليوم بداية دعم أقوى وأكثر تماسكا من جانب الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية في السودان - وهو دعم يحقق فوائد ملموسة ويساعد على تحقيق تطلعات الشعب السوداني إلى مستقبل يسوده السلام والاستقرار والديمقراطية والرخاء.

ونقدم بعثة الأمم المتحدة الجديدة التي أنشأها مجلس الأمن اليوم (القرار 2524 (2020)) مجموعة واسعة من أشكال الدعم، استنادا إلى طلبات حكومة السودان.

وستعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على تحقيق أربعة أهداف استراتيجية هي: الانتقال السياسي والحكم الديمقراطي والحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وعمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام في المستقبل؛ وبناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون، لا سيما في دارفور والمنطقتين؛ وحشد المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية.

ولنكن واقعيين - فكل هذه مهام هائلة، ولا تستطيع بعثة الأمم المتحدة تحقيق هذه الأهداف بمفردها. إنها بعثة مساعدة. ولا بد للحكومة السودانية وجميع أصحاب المصلحة السودانيين من أن يعملوا معا. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون حاضرة، وستكون حاضرة، لتقديم الدعم والمشورة والمساعدة.

وهناك بعض المجالات التي سنحتاج فيها إلى حزمة دعم دولية أوسع نطاقا. وينطبق هذا على مجال الانتعاش الاقتصادي والتنمية، ولهذا تقيم ألمانيا شراكة مع السودان والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لاستضافة مؤتمر شراكة إلكتروني رفيع المستوى في 25 حزيران/يونيه من برلين. ومن خلال هذا المؤتمر، نريد أن نبعث برسالة قوية مفادها وجود دعم مشترك لعملية انتقال ديمقراطي ناجحة. وبالإضافة إلى ذلك، نهدف إلى حشد الموارد المالية من الشركاء الدوليين للمساعدة في عملية الإصلاح التي تمس الحاجة إليها في السودان.

ولنكن صريحين أيضا بشأن بعض المجالات الأخرى التي سيتعين على البعثة أن تعمل فيها بتنسيق وتكامل وثيقين مع الأطراف الأخرى، وهي بناء السلام وتعزيز المساءلة ومؤسسات سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع في السودان. وعلى الرغم من أن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة ولاية واضحة لأداء هذه المهام، فإنها ليست عملية لحفظ السلام، وبقدر ما تؤيد ألمانيا الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، تظل هناك شواغل بشأن حماية المدنيين في دارفور تستحق استجابة تهدف إلى حفظ السلام. ولهذا فمن المهم أن المجلس قد مدد كذلك ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى نهاية هذا العام (القرار 2525 (2020)) وأنه طلب من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تزويد المجلس بتحليل للحالة الميدانية قبل اتخاذ أي قرار بشأن مستقبل العملية المختلطة.

واليوم هو أيضا يوم جيد لأنه يبشر بعهد جديد من الشراكات - ولا سيما الشراكة بين السودان الجديد ومجلس الأمن - والتي ينبغي أن تقوم على الثقة وليس على المواجهة، كما كان الحال في بعض

الأحيان مع النظام السابق. ونقدر المناقشة المفتوحة والصريحة مع شركائنا في السودان بشأن هذه الولاية الجديدة.

إن الشراكة ذات أهمية أيضا عندما يتعلق الأمر بدور الاتحاد الأفريقي. وترحب ألمانيا ترحيبا كبيرا باعتزام الاتحاد الأفريقي مواصلة مساعدة السودان في طريقه إلى الانتقال السياسي.

ونود أن نشكر جميع الشركاء في المجلس على دعمهم خلال المفاوضات التي أدت إلى اعتماد القرارين بالإجماع. ولا يفوتني أن أشكر شريكنا في الصياغة، المملكة المتحدة، على التعاون المتميز حقا بيننا على مدار الأشهر الطويلة التي استغرقها إعداد هذه الولاية، ونخص بالشكر فريق المملكة المتحدة في نيويورك.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

ترحب إندونيسيا بالقرار المتخذ اليوم 2525 (2020) بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونشيد بجهود القائمين على الصياغة كليهما في تيسير المفاوضات والتزامهما بمناصرة توافق الآراء في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

تعتقد إندونيسيا أن أي تخفيض مسؤول للعملية المختلطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسيرة السودان إجمالاً نحو تحقيق السلام والاستقرار. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، صوتت إندونيسيا مؤيدة للقرار.

وبما أن الخفض التدريجي للعملية المختلطة يتزامن مع جائحة عالمية لم يسبق لها مثيل، يتعين علينا تعديل خطة الخفض التدريجي لضمان تنفيذها بسلاسة وعلى نحو مسؤول. ونرحب بالموعد النهائي الجديد ونتطلع إلى الاستماع إلى تقييم الأمين العام للتقدم المحرز في الخفض التدريجي.

وفي غضون ذلك، يتعين أن تواصل العملية المختلطة أداء دورها في حماية المدنيين في دارفور ودعم حكومة السودان في التصدي لجائحة كوفيد-19. وينبغي بذل هذه الجهود مع كفالة سلامة وأمن وصحة جميع حفظة السلام والموظفين العاملين في إطار العملية المختلطة.

أخيراً، نأمل إندونيسيا الآن، وقد اتخذ القرار 2525 (2020)، أن يؤدي الخفض التدريجي المسؤول للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى تيسير انتقال السودان إلى فصل جديد في مسيرته نحو السلام والازدهار.

بيان القوائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرارين 2524 (2020) و 2525 (2020).

يؤذن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بفتح فصل جديد في علاقة السودان مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي عموماً. وباتخاذ القرار 2524 (2020)، استجاب مجلس الأمن مباشرة لطلب حكومة السودان الحصول على الدعم. وستدعم البعثة السودان في طائفة واسعة من الأولويات للفترة الانتقالية، من تنفيذ الوثيقة الدستورية إلى عملية السلام وبناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أظهرت حكومة السودان، في سياق سعيها للحصول على هذا الدعم من الأمم المتحدة، التزامها بتحقيق تطلعات الشعب السوداني إلى مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً وديمقراطية وازدهاراً.

وسيظل دور الاتحاد الأفريقي حاسماً. ونرحب بشراكتنا معه وبالالتزام القوي الذي قطعه بمواصلة تقديم الدعم للانتقال السياسي في السودان.

وتدعو المملكة المتحدة حكومة السودان وجميع أصحاب المصلحة السودانيين إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا الفصل الجديد لترجمة تطلعات الشعب السوداني إلى حقيقة واقعة. وسيحقق النجاح في نهاية المطاف من خلال الالتزام الثابت للحكومة وجميع أصحاب المصلحة السودانيين.

لقد اتخذ مجلس الأمن قراراً مسؤولاً بتمديد وجود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 باتخاذ القرار 2525 (2020). وكان تمديد ولاية العملية المختلطة أمراً ضرورياً في ضوء التحديات التي يواجهها السودان والمجتمع الدولي عموماً نتيجة لجائحة فيروس كورونا.

ونشيد بالترام حكومة السودان بتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين. وتتيح عملية السلام الجارية أفضل فرصة في تاريخ النزاع في دارفور من أجل تحقيق سلام مستدام. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في دارفور في الوقت الحاضر ولا يزال المدنيون على وجه الخصوص معرضين للخطر. وبناء على ذلك، وبينما تبني الحكومة قدرتها على حماية المدنيين وفيما لا تزال عملية السلام مستمرة، ستظل العملية المختلطة مكلّفة بحماية المدنيين في دارفور.

وتشكر المملكة المتحدة ألمانيا، شريكنا في صياغة هذين القرارين، على عملها الدؤوب ومهنتها. كما تود المملكة المتحدة أن تعرب عن خالص شكرها لأعضاء مجلس الأمن الآخرين على مشاركتهم البناءة طوال المفاوضات.

في العام الماضي، أعلن شعب السودان موقفه المؤيد للحرية ولبناء مستقبل أفضل. وقد وقفت المملكة المتحدة معهم آنذاك، ونحن نقف معهم الآن في شراكة، فيما نعتمد هذين القرارين التاريخيين وننتقل إلى فتح صفحة جديدة في علاقات السودان مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تشكر الولايات المتحدة ألمانيا والمملكة المتحدة على قيادتهما في توجيه المفاوضات بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في ظل ظروف صعبة.

إن اليوم يمثل يوما جديدا للسودان والمجتمع الدولي. وبإنشاء البعثة المتكاملة، يقف مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع شعب السودان الذي هب، قبل ما يزيد قليلا على عام، للمطالبة بالحريات الأساسية. ونحن على ثقة بأن البعثة المتكاملة ستقدم دعما قيما للحكومة السودانية، والأهم من ذلك، للشعب السوداني، حتى يتمكنوا من بناء ما يستحقونه تماما من سلام واستقرار على المدى الطويل. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تواصل المرأة القيام به في المرحلة الانتقالية في السودان، فإننا نتطلع بصفة خاصة إلى الخطوات التي ستأخذها البعثة لتمكين المرأة من المشاركة في الحوار السياسي.

وترحب الولايات المتحدة أيضا بتمديد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. وتؤكد الولاية من جديد أن المهمة الأساسية للعملية المختلطة خلال هذه الفترة هي حماية المدنيين. ونتوقع أن تواصل العملية المختلطة بناء قدرات وكالات الأمن السودانية على حماية المدنيين في دارفور، تمشيا مع الخطة التي أطلقتها الحكومة مؤخرا لحماية المدنيين. ونتطلع إلى معرفة المزيد عن تنفيذ الخطة وإلى رؤية السودان يفي بمسؤولياته في دارفور وفي جميع أنحاء البلد. ونتوقع أيضا أن تواصل العملية المختلطة والبعثة المتكاملة دعمهما السياسي لعملية جوبا للسلام.

فيما يتعلق بالعبارات ذات الصلة بتغير المناخ الواردة في القرار 2524 (2020)، نشير إلى أن الولايات المتحدة قدمت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إخطارا بالانسحاب من اتفاق باريس. ولذلك، فإن العبارات ذات الصلة بتغير المناخ لا تمس بمواقف الولايات المتحدة. ونؤكد دعما لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة مع حماية البيئة في الوقت نفسه.

وفضلا عن البعثة المتكاملة، تود الولايات المتحدة أيضا أن تعرب عن القلق إزاء تغلغل العبارات ذات الصلة بتغير المناخ في وثائق مجلس الأمن، ولا سيما الوثائق التي لا تتصل مباشرة بالمناخ. ونعتقد أن هذه الوثائق ينبغي أن تركز على العمل الهام المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين بدلا من محاولة تسجيل كل العوامل أو التركيز بصورة انتقائية على العوامل التي قد تؤثر على هذا العمل.